



الديمقراطية

Ali Mahfud

Sekolah Tinggi Ilmu Syariah Al Manar, Jl. Nangka I No.4 Kec. Matraman, Jakarta Timur

*Correspondence: alimahfud@stisalmanar.ac.id

KEYWORD

Democracy
Intellectual
Differences
Systems

ABSTRACT

There is no doubt that the theme of democracy is a much discussed one. No exception by Muslim scholars and thinkers who are concerned with Islamic principles, Islamic thought and law. In fact there have been sharp differences between those who accept and those who reject. This difference is caused by several things, including because the term democracy itself is a foreign term that comes from civilizations outside of Islam, as well as their perception of the nature of democracy, whether democracy is a philosophy or a system or both. Can democracy also be implemented in a syar'i manner in countries where the majority of the population is Muslim, given that democracy has now become a global system that rules the world, including the Islamic world. So this paper seeks to explain the Islamic conception in view of democracy.

KATA KUNCI

Demokrasi
Pemikir
Perbedaan
Sistem

ABSTRAK

Tidak diragukan lagi bahwa tema tentang demokrasi adalah tema yang banyak diperbincangkan. Tak terkecuali oleh para ulama dan pemikir muslim yang punya perhatian terhadap persoalan keislaman, pemikiran dan hukum Islam. Secara faktual telah terjadi perbedaan yang tajam diantara mereka yang menerima dan yang menolak. Perbedaan itu disebabkan oleh beberapa hal, di antaranya karena istilah demokrasi itu sendiri sebagai istilah asing yang berasal dari perdaban di luar Islam, juga dikarenakan persepsi mereka terhadap hakikat demokrasi, apakah demokrasi itu adalah falsafah atau suatu sistem atau keduanya. Apakah demokrasi juga boleh secara syar'i diterapkan di negara- negara yang mayoritas penduduknya muslim, mengingat bahwa demokrasi sekarang telah menjadi sistem global yang menguasai dunia tak terkecuali dunia Islam. Maka tulisan ini berusaha untuk mamaparkan konsepsi Islam dalam memandang demokrasi.

FIRST RECEIVED:	REVISED:	ACCEPTED:	PUBLISHED:
14 Oktober 2022	31 Oktober 2022	08 November 2022	30 November 2022

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله أجمعين محمد وعلى آله وصحابه ومن

تبعه بإحسان إلى يوم الدين وبعد.

لا يقوم نهوض حضاري لأمة إلا بتفاعل استثماري مع آخر الدورات الحضارية، وأول ابتداء هذا التفاعل يتم من خلالها التعاطي مع مصطلحات تمثل رموز قيم هذه الحضارة. وعلى ضوء حل مشكلة التعاطي مع هذه المصطلحات تكون إيجابية هذا التفاعل أو سلبية.

والمسلمون في هاجس نهوضهم الحضاري بدءوا هذا التفاعل لكن للأسف من خلال اضطراب مع مصطلحات الحضارة الغربية بصفتها المعطى الحضاري الراهن ولم يستقر واقع كثير منها حتى الآن.

حتى نقرب من موضوعنا وفي شأن القيم العملية التي هي أساليب الحركة الاجتماعية في المجتمع من مثل: المواطنة، المجتمع المدني، الدولة المدنية، الديمقراطية، حقوق الإنسان... إلخ، التي تنتظم من خلالها علاقات عناصر المجتمع سلطة ومؤسسات وأفرادا كانت الإشكالية في التعاطي معها، مع مصطلحاتها في الابتداء حيث خلفيتها المربكة نزوعا إلى نظرة للوجود تفارق صراحة نظرة دينهم من جهة، وارتباطا بمصالح الإنسانية الاجتماعية التي تتوافق فيها الأمم إسلامية وغير إسلامية.

من هنا كانت الإشكالية وكان من ثم الاختلاف من شأنها قبولاً ورداً من قبل علماء ومفكري الأمة. بل الاختلاف بين الإسلاميين أنفسهم؛ بين فئات تتحمس لاستثمار هذه المعطيات الغربية، وفئات مدعورة من أي مقارنة لتلك القيم. والديمقراطية إحدى هذه القيم وهي موضوع هذا البحث.

وعلى ذلك تأتي أهمية البحث كالآتي :

- أن موضوع الديمقراطية موضوع حساس حيث اختلف فيه علماء ومفكرو الأمة قبولاً ورداً.
- أن موضوع البحث يتعلق بالواقع، فالعالم اليوم تسوده أنظمة ديمقراطية، ومنه العالم الإسلامي وبالتالي لا بد من التعرف على موقف الإسلام من الديمقراطية.

أما المنهج الذي اتبعته في هذا البحث فكالآتي :

- أذكر أقوال العلماء والمفكرين وعزوها إلى قائلها مع الإشارة إلى المراجع التي اعتمدت عليها في النقل.

- أركز في هذا البحث على مفهوم الديمقراطية أكثر ومناقشتها دون التطرق إلى عرض العمليات التي تحملها كلمة الديمقراطية من الانتخاب، والبرلمان، والأغلبية، وتعدد الأحزاب، وحرية الصحافة.. إلخ. لأن الديمقراطية أصل وعملياتها توابع، والحكم على الأصل حكم على التوابع.

تعريف الديمقراطية

الديمقراطية لغة كلمة مشتقة من لفظتين يونانيتين ديمو (Demos) ويعني الشعب، قراسيا (Kratos) ويعني الحكم أو السلطة¹.

والديمقراطية اصطلاحاً تطلق على المعاني التالية :

تطلق على الحكم الذي تكون فيه السلطة للشعب. وعلى نظلم الحكم الذي يكون الشعب فيه رقيقاً على أعمال الحكومة بواسطة المجالس النيابية ويكون لنواب الأمة سلطة إصدار القوانين². وتطلق الديمقراطية (سياسياً) على إحدى صور الحكم التي فيها السيادة للشعب. و(اجتماعياً) على أسلوب في الحياة يقوم على أساس المساواة وحرية الرأي والتفكير³. وتطلق على أنها حكم الشعب نفسه بنفسه ولمصلحته. ولما كان هذا التعريف أقرب إلى المثالية منه إلى الواقعية، فقد عرفها روبرت دال في كتاب الديمقراطية ونقادها بأنها حكم السواد الأعظم أو حكم الغالبية⁴.

نشأة الديمقراطية

الأول : الديمقراطية عند الإغريق.

أول من مارس الديمقراطية هم الإغريق في مدينتي أثينا وإسبرطة في القرن الخامس قبل ميلاد المسيح⁵، حيث كانت تقوم في كل من المدينتين حكومة يطلق عليها اصطلاحاً اسم " حكومة المدينة " أي

¹ - Ensiklopedi Indonesia, PT. Ichtiar Baru, Van Hoeve, Jakarta, hal. 784 -

² - مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب ص 178

³ - المعجم الوسيط للدكتور أنيس وجماعة. ص 307

⁴ - الإسلام الديمقراطية متعاضدان أم متناقضان لحسن العلكيم (مقالة في كتاب مشاركة الإسلاميين في السلطة بإعداد عزام التميمي) ص 37

⁵ - <http://id.wikipedia.org/wiki/Demokrasi>

الحكومة التي تقوم في مدينة واحدة مفردة. وكان كل أفراد الشعب من الرجال في كل من المدينتين يشاركون في حكم المدينة فيجتمعون في هيئة "جمعية عمومية" فيتشاورون في كل أمور الحكم فينتخبون الحاكم ويصدرون القوانين ويشرفون على تنفيذها ويضعون العقوبات على المخالفين. فكان حكم الشعب مطبقاً بصورة مباشرة في كل من المدينتين، وكانت التسمية منطبقة على الواقع منطبقاً كاملاً. ولكن هذه الصورة من صور الديمقراطية انتهت بانتهاء "حكومة المدينة" في كل من أثينا وإسبرطة، وهكذا⁶.

الثاني : الديمقراطية عند أوروبا

صورة الديمقراطية عند الإغريق وإن كانت قد انتهت بانتهاء "حكومة المدينة" في كل من أثينا وإسبرطة، فإنها محفوظة في ذاكرة أوبا ككثير من الأفكار والقيم والمبادئ الإغريقية التي بقيت كامنة في الفترة التي غلبت المسيحية على أوروبا. ثم عادت إلى الظهور بعد قيام " النهضة " على التراث الإغريقي المتميز بالتراث الروماني الذي يطلقون عليه في اصطلاحاتهم (Greco-Roman) أي إغريقي روماني.

لقد ظل نظام الإقطاع يحكم أوروبا أكثر من ألف عام في ظل الامبراطورية الرومانية والقانون الروماني. ولم تغير المسيحية شيئاً من سماته في هذه الناحية لأنها لم تحاول تطبيق شريعة الله، وتركت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية تجري على ما كانت عليه في ظل الإمبراطورية الرومانية دون تعديل يذكر. وحين نازعت الملوك والأباطرة سلطانهم لم ذلك – أسلفتا- إنما كان من أجل إلزامهم بالخضوع لهواها هي وسلطانها الشخصي.

وفي ظل الإقطاع لم يكن للشعب وجود إلا بوصفه قطعة آدمية لاصقة بالطين لا كرامة لها ولا حقوق.

كان هناك ملوك مستبدون بالحكم يحكمون بمقتضى "الحق الإلهي المقدس" باعتبارهم "ظل الله في الأرض" فكلامهم أمر وأمرهم مقدس وما عن لهم من أهواء فهي أوامر واجبة التنفيذ. ويعاونهم في تثبيت سلطانهم وتوكيده في الأرض أمراء الإقطاعيات الواقعة في ملكهم الذي يسمون بالإشراف. فهم يتصرفون فيها كيف شاءوا دون مراجعة ولا رقابة تضبط تصرفاتهم لأن الذين يعيشون في أرض الإقطاعية هم إما عبيد وإما في حكم العبيد، وسلطان "الشريف" عليهم سلطان مطلق فهو بالنسبة لهم يمثل السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية جميعا في آن واحد. أي أن سلطة الملك في النهاية واقعة على أولئك العبيد من خلال سلطة أمراء الإقطاع. وفي جميع الحالات يكون أولئك العبيد- وهم في النهاية طبقة "الشعب"- بغير سلطان وبغير حقوق، واقعة عليهم كل الواجبات.

وإلى جانب الملوك والأشراف كانت سلطة الكنيسة ورجال الدين. وكانت منصبة في النهاية كذلك على الشعب. وهذه المظالم المتراكمة هي التي تفجرت في الثورة الفرنسية، بعد أن هيا لها في نفوس الأوروبيين الاحتكاك بالمسلمين في الحروب الصليبية وفي اللقاء السلمي بين المسلمين وبين المبتعثين من بلاد أوروبا لتلقي العلم في بلاد الإسلام.

ولكن أوروبا حين تفجرت ثورتها لم تكن في وضع يسمح لها أن تستبدل بالجاهلية التي ثارت عليها دين الله الحق، وشريعته العادلة التي كانت تحكم الأرض من حولها من الشرق والغرب والجنوب. لأن الحروب الصليبية وحملات النفير الديني والثقافي التي قامت بها الكنيسة ضد الإسلام وقفت حاجزا بينها وبين اتخاذ الإسلام عقيدة وشريعة. فارتدت إلى التراث الإغريقي الروماني تبحث عن حلول لمشكلاتها بدلا من أن تلجأ إلى الإسلام. فوقع اختيار أوروبا على "الديمقراطية" بدلا من الإقطاع. وكانت هناك عوامل كثيرة ترشح لهذا الاختيار، ومنها:

1- ظروف أوروبا تحت نظام الإقطاع وسيطرة الملوك والأشراف وسلطة الكنيسة ورجال الدين كما سبق ذكرها.

2- أن طبقة "الشعب" وهي الطبقة المكبوتة المسحوقة تثور وتسعى إلى المشاركة في السلطان، والطبقة الرأسمالية وهي الطبقة الجديدة التي صار المال في يدها بسبب

انتقال الإنتاج من انتاج زراعي إلى انتاج صناعي بعد اختراع الآلة تريد أن تنزع السلطان انتزاعا من الطبقة المالكة السابقة. من ثم الديمقراطية هي الوسيلة المناسبة التي توفق بين رغبة الطبقتين الساعيتين إلى السلطة.

3- وجود إحياء الفكر الإغريقي القديم وتأثيره على المفكرين الغربيين نذ عصر النهضة، وعو فكر يحمل صورة "تذكارية" للديمقراطية من أيام أثينا وإسبرطة.

4- وجود الشعارات التي وضعتها الماسونية اليهودية للثورة الفرنسية وهي : الحرية والإخاء والمساواة. والديمقراطية هي المنطلق الأنسب لهذه الشعارات، ومن ورائها يحقق اليهود ما يحلو لهم من أهداف.

لذلك كله كانت الديمقراطية هي الإطار المناسب للعناصر المتفاعلة في أوروبا في ذلك الحين، في ظل الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية القائمة في تلك الفترة من الزمن.

ومع ذلك لم يكن الأمر سهلاً، فقد احتاج إلى صراع طويل حتى استوى على صورته الحالية. وكانت "المكاسب الديمقراطية" تأتي متقطعة وجزئية ولا تأتي إلا بعد معارضة طويلة من الذين في أيديهم السلطان ولا يرغبون في التنازل عنه، وبعد قيام الشعب بالإضراب والعصيان والتمرد، وتعرض دعاة الحرية إلى السجن والاعتقال والتشريد بتهمة إثارة الشعب والتحريض على الإخلال بالنظام.

وبعد نضال وكفاح استمر قرابة قرن من الزمان استقرت الديمقراطية في صورتها الحالية التي تراها في دول غرب أوروبا وأمريكا على اختلاف بينها في الجزئيات لا بأثر في صورتها العامة ومبادئها الرئيسية.

فكانت إذن نقطة الانطلاق في الحقيقة نقطتين:

النقطة الأولى : وجوب إشراف الشعب على أعمال الحكومة, أي إلغاء "الحق الإلهي المقدس" وإخضاع الحكومة لرقابة الشعب على تصرفاتها, وفصل السلطات, وجعل الحكومة سلطة تنفيذية فحسب لا سلطة تشريعية.

القطة الثانية : إعطاء الشع حقوقه "الإنسانية" التي حرم منها أكثر من ألف عام في ظل نظام الإقطاع. وهذه الحقوق هي :

- 1- حق الانتقال.
 - 2- حق العمل.
 - 3- حق التعليم.
 - 4- الحقوق السياسية (حق الانتخاب- حق الترشيح- حرية الكلام- حرية الاجتماع- حق الاحتجاج). ومع نمو الديمقراطية نمت الحقوق السياسية للشعب, بل إن الحقوق السياسية هي في الواقع أبرز سمات الديمقراطية في صورتها النهائية التي استقرت عليها.
- وفي كلا الميدانين أحرزت الديمقراطية تقدما ضخما⁷.

الديمقراطية بين القبول والرد

قد وقع الاختلاف في شأن الديمقراطية قبولاً ورداً من قبل علماء ومفكري الأمة. والاختلاف هنا ليس محصوراً بين فئتي الإسلاميين وغير الإسلاميين, فيكون نتاجاً طبيعياً لاختلاف المرجعية. بل إن الاختلاف بين الإسلاميين أنفسهم. ونجعل للتطرق إليه حديثاً خاصاً في المطلبين.

الأول : من القائلين بالقبول

من الذين قالوا بقبول هذه المعطيات الغربية دون خوف من آثار مسخية لها على الدين والهوية لما فيها من إيجابيات ظاهرة:

7 - انظر مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب ص 178- 196

الشيخ القرضاوي الذي يقول: "إن جوهر الديمقراطية من صميم الإسلام، وإن الدعوة لتحريمها تنبع من الجهل بجوهرها". وأكد محمد فتحي عثمان بقوله: "أن الولاء للحريات الديمقراطية ركن ركين من دعوة المسلمين وفريضة يملها دينهم"⁸.

وقال فهد هويدي: "فإننا نعتبر الديمقراطية أفضل صيغة ابتكرها العقل الإنساني للإدارة السياسية للمجتمع.. والديمقراطية التي نقلها ونعتبرها مقابلاً للشورى، أوترجمة معاصرة لها، هي تلك التي لاتحل حراماً ولا تحرم حلالاً"⁹.

الثاني: من القائلين بالرد.

من الذين قالوا بالرفض ومن ثم عدم أي مقارنة لتلك القيم لما استنبطوه من نزوع لاديني في بنيتها فضلاً عن خلفيتها الغربية؛

جمال سلطان عندما كتب يقول: "إن الديمقراطية والعلمانية وجهان لعملة أوروبية واحدة وكلاهما مرفوض إسلامياً"¹⁰.

ومحمد مفتي يصرح بأنه: "لا ديمقراطية في الإسلام ولا إسلام في

الديمقراطية"¹¹.

وقال عبد القديم زلوم: "الديمقراطية نظام كفر، والحكم بالديمقراطية حكم بالكفر، والدعوة إلى الديمقراطية دعوة إلى الكفر، وعلى ذلك يحرم بكل حال من الأحوال الدعوة إليها وإلى تطبيقها"¹². ثم صرح بتحريم الديمقراطية لأسباب تالية:

1- نظام الديمقراطية يخالف نظام الإسلام للدولة. الحكم في الديمقراطية للشعب بينما في الإسلام الحكم لله.

8 - نقلاً عن نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية لمحمد مفتي 107

9 - الإسلام الديمقراطية لفهد هويدي ص 8، وانظر كتاب من فقه الدولة في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي (ترجمة) ص 177

10 - جهادنا الثقافي لجمال سلطان ص 65

11 - نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية لمحمد مفتي 107

12 - Pemikiran Politik Islam (terj.dari buku Political Thought), Abdul Qodim zallum, hal.204 -202

2- أن التي دبرتها وتقوم من ووراء الدعوة إليها دول غربية كافرة وبالتالي نوع من غزو الفكري بلاد المسلمين.

3- أن تطبيق الديمقراطية أمل بعيد التحقيق بصورة كاملة لما فيها من الكذب أو الكيد الذي يضل الناس.

4- أن الديمقراطية نظام وضعه الإنسان وبالتالي نظام قاصر، بينما نظام الإسلام وضعه الله نظام كامل يصلح أن يتبع.

هكذا الاختلاف بين الفكرين الإسلاميين في الأمة في شأن الديمقراطية. بل من العجيب كل العجب، إن هذا الاختلاف يحدث أحيانا لدى الشخص الواحد، حيث يقول أحد العلماء¹³: "الديمقراطية ليست نقيض الإيمان إنها نقض الاستبداد، والديمقراطية تعني حكم الشعب واختيار الشعب والاحتكام إلى الشعب وهذا أمر ندعو إليه ولا نرضى بغيره".

لكنه يقول أيضا: "الاختلاف بين شورى على قواعد القرآن، وديمقراطية على قواعد العقد الاجتماعي اختلاف جوهري". ويقول عن الشورى والديمقراطية: "إن الاختلاف بينهما عصي على الإنكار وهو يمتد من الاختلاف الإيمولوجي (مصادر اللفظة) إلى الاختلاف في الطبيعة حيث لا يمكن أن تتعايش الديمقراطية والشريعة ما دام كل من الديمقراطية والشورى ينهل من مرجعية مختلفة جذريا، الديمقراطية أخت اللادينية كما أن الشورى أخت الصلاة والزكاة"¹⁴.

الموقف والقول الوجيه إزاء الديمقراطية

إن الاختلاف- إلى حد التناقض- بين رؤى الإسلاميين لا يمكن تفسيره بأنه جهل من كل طرف بالجانب الذي ركز عليه الطرف الآخر (أي جهل المرحبين بها بأسسها الفلسفية وامتداداتها؛ مباحدة للدين، وتأليبها

13 - القائل: عبد السلام ياسين.

14 - الدولة في الفكر الإسلامي لعبد الإله بلقزيز ص 185

للفرد وحياته، وانحصارا في الدنيوي. أو جهل الرافضين لها بآلياتها المطلوبة شرعا؛ اعتمادا للشورى، ومحاسبة للمسؤولين، وحفاظا على كرامة الإنسان... الخ¹⁵).

إن تفسيره الذي يمكن أن يقال إن كلا منهما يركن إلى مستقبل متوقع لهذه الديمقراطية لو طبقت في العالم الإسلامي بصورة غير مزيفة.

إن المؤيدين للديمقراطية يتصورون أن تطبيقها في مجتمع مسلم سيثمر فرزا بين ما يصلح وما لا يصلح منها، أي أن إسلامية المجتمع كفيلة باستبعاد العناصر غير الملائمة. أما الرافضون فيتصورون العكس، أن دخولها كآليات مطلوبة سيجر معها كل خلفيتها الفلسفية غير المقبولة.

من هنا ترد تساؤلات إشكالية الديمقراطية كما إشكاليات قضايا حضارية أخرى؛ ما هو موقف الإسلام إزاء المعطيات الحضارية البشرية؟

وهل الديمقراطية هي الفلسفة أو هي مجرد آليات سياسية؟

وما موقع الديمقراطية من ميادين الحياة كما هي في التقسيم الإسلامي ومن ثم ما أسلوب الإسلام في التعاطي معها؟

لننهج منهجا علميا ولننظر إلى الديمقراطية نظرة أكثر عمقا في إطار فهمنا للشريعة في جانب، ونظرة جادة واقعية في جانب آخر... فالعالم اليوم تسوده أنظمة ديمقراطية وأنظمة ديكتاتورية. ونجعل الكلام على النحو التالي:

الأول : موقع الديمقراطية من ميادين الحياة وأسلوب الإسلام فيها.

الثاني : الديمقراطية بين كونها فلسفة وآليات سياسية.

الأول : موقع الديمقراطية من ميادين الحياة وأسلوب الإسلام فيها.

يقسم العلماء مجالات الحياة بالنسبة إلى توجيه الشرعي فيها إلى أقسام من أوضاعها؛ أن للحياة الإنسانية ثلاثة ميادين وللشريعة في كل ميدان أسلوب معين، وهذه الميادين هي :

15 - كالديمقراطية في نظر أهلها، انظر كتاب تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية لمصطفى محمد طحان ص 35

أولاً : ميدان العقائد. وأسلوب الشرع فيها أسلوب المخبر الواصف لأنها حقائق غيبية أو ذات بعد غيبي، الوحي فيها يخبر ويصف ولا مجال للتغيير، ويلحق بها القيم العليا التي هي حقائق فطرية عدلا ووفاء وصدقا..

ثانيا : ميدان العبادات. وهي الشعائر التي يتصل من خلالها المسلم بربه صلاة وصياما وحجا ونحوها. وأسلوب الشرع فيها أسلوب المنشئ المحدد. فالله خالق العباد وهو الذي يحدد الطرق التي يصلون بها إليه ويرضاها عنهم وليس من حق العباد أن يخترعوا عبادات ويفرضوا على الله أن يقبلها. ولهذا كانت القاعدة الشرعية " أن الأصل في العبادات الحظر". ويلحق بالعبادات ما يسمى بالمقدرات كالموارث المتعلقة بالإنسان بما هو إنسان.

ثالثا : ميدان المعاملات : كشئون الاجتماع السياسي والاقتصادي والإداري والعسكري... إلخ. أسلوب الشرع فيها أسلوب الناقد المذهب، فمصدرها الناس يبدعون فيها من صور التعامل ما شاءوا مما يناسب تطورهم الحضاي ثم يزنون هذه الصور بقيم الإسلام وقواعده فما لم يناقضها وحقق مصلحة سواء أبدعوه هم أو استفادوه من أمم أخرى فهو معتبر شرعا أي أنه أصبح إسلاميا. الرسول صلى الله عليه وسلم حينما جاء قدم للعرب ومن ثم للبشرية تصورات عقدية جديدة، كما قدم عبادات مفصلة جديدة وألغى العبادات الموجودة. لكنه في المعاملات جاء والناس يتعاملون في بيوعهم وتراتيمهم الاجتماعي فلم يلغها وإنما هذبها أبقى البيع حلالا وحرّم الربا... وهكذا. لهذا كانت تكملة للقاعدة السابقة " أن الأصل في المعاملات الإباحة". فأين تقع الديمقراطية من هذه الميادين ؟

المتوقع أن الأذهان ستقر بها نحو الميدان الثالث وهو المعاملات.

الثاني : الديمقراطية بين كونها فلسفة وآليات سياسية.

نتأمل الآن الديمقراطية بصفتها مصطلحا ذا حمولة مفهومية أنتجتها تحولات تاريخية معينة. وعليه فإن الديمقراطية الراهنة معطى غربي نشأ في ظل العلمانية الشاملة، ومتاح من رؤيتها الوجودية المتمثلة بمادية الكون، ومركزية الإنسان في هذا الكون بصفته مصدرا لكل شيء يتعلق بالفكر والحياة وفي ذلك نظام الحكم والأخلاق فهو مالك نفسه وواضع قيوده، واعتماد الفكر البشري في شئون الاجتماع بعيدا عن هداية الوحي، وإعلاء المنفعة والربح المادي على القيم الأخرى.

هذه المرتكزات الفكرية التي تقوم عليها الديمقراطية الغربية تدخل في الميدان الأول ميدان العقائد والمبادئ حيث يقدم الإسلام رؤيته للوجود القائمة على ازدواجية الكون روحا ومادة، عالم غيب وشهادة، وعلى مركزية الوجود الإلهي الذي يمثل الإنسان أحد مخلوقاته في هذا العالم، والذي استمد منه سيادته في عالم الشهادة على المخلوقات المحيطة به جمادا ونباتا. كما تقوم الرؤية الإسلامية على التوازن بين القيم الإنسانية وقيم المنفعة المادية وتقديم القيم الإنسانية عند التزاحم.

وهكذا سيتبين لنا بالمقابلة ما بين الأساس الذي تنطلق أو تقوم عليه الديمقراطية الغربية وبين

الإسلام كالتالي :

1- الوجود.

في الديمقراطية الغربية : مادة ومن ثم لذة وسيطرة وصراع.

في الإسلام : مادة وروح، غيب وشهادة، ومن ثم إنسانية واتصال

بالله واستمتاع بالحياة ورجاء للآخرة.

2- الإنسان.

في الديمقراطية الغربية : مركز الوجود، ذات مستقلة.

في الإسلام : عبد لله، متبع لشرعه، سيد في هذا الكون المادي.

3- الحرية.

في الديمقراطية الغربية : تصل إلى معارضة القطيعات الدينية، والإباحية.

في الإسلام : تنبثق من العبودية لله، وتقف عند شرعه.

4- العقلانية.

في الديمقراطية الغربية : صدور عن الفكر البشري فقط.

في الإسلام : صدور عن العقل البشري المستهدي بوحى الله.

5- المواطنة.

في الديمقراطية الغربية : حق المشاركة السياسية في إطار العلمانية.

في الإسلام : حق المشاركة السياسية في الإطار الإسلامي.

لكن الديمقراطية وإن قامت في الغرب على هذه الركائز المنافرة لما جاء به الإسلام إلا أنها-هي-

مجموعة من الآليات العملية في مجال التنظيم السياسي.

فهي إقرار مبدأ سيادة الشعب، واعتباره مصدر السلطة، وإعطاء حق انتخاب ممثليه، وفصل

السلط، وحرية إقامة مؤسسات المجتمع المدني، وحق الأغلبية أن تحكم، وحق الأقلية أن تعارض.. إلخ.¹⁶

الديمقراطية كمفهومها عند أهلها هي الانتخاب، البرلمان، الأغلبية، تعدد الأحزاب، حرية

الصحافة.. إلخ.¹⁷

الديمقراطية هي آلية تنظيم العلاقة بين الحكام والمحكومين، وحماية الحريات وحقوق

الإنسان. الديمقراطية هي الآلة التي يصبح بها المحكومون حاكمين ليحققوا لأنفسهم ما يتوقون إليه من

أهداف وغايات.

16 - انظر الإسلام الديمقراطية متعاضدان أم متناقضان لحسن العلكيم (مقالة في كتاب مشاركة الإسلاميين في السلطة بإعداد عزام التميمي) ص

38

17 - انظر كتاب تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية لمصطفى محمد طحان ص 35

وهي من هذه الزاوية تقع في الميدان الثالث الذي يفتح الشرع للإنسان مجال إبداعه واثثمار معطيات الإنسانية فيه، مساوقة لتطوراته الزمنية وفق قواعد الشرع وقيمه العامة.¹⁸

بناء على ذلك، يقول الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدى¹⁹ : " أنه من السائع جدا استثمار هذا المنجز الحضاري الغربي في البيئة الإسلامية وإدماجه في الإسلامية كما صنع المسلمون منذ عهد الرسول صلى الله عليه وسلم وعهد الراشدين حينما نقلوا في عهد عمر مجموعة من النظم السياسية من دولتي فارس والروم خاصة وأن مما أجمع عليه العلماء المسلمون أن مبنى السياسة التي يسمونها الولاية هو تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وأن آليات الديمقراطية حسب شهادة الواقع- على الرغم من نواقصها- ستحقق مصالح مفقودة الآن بفقدانها، وستدرأ مفاسد موجودة الآن لفقد هذه الآليات²⁰.

ثم يقول: " بناء على ما سبق فإن الذي أراه والله أعلم بالصواب :

أن الديمقراطية بما هي تجربة في الحكم تتمثل في آليات وضمانات لسياسة أقرب إلى العدل كسب إنساني متقدم ينبغي على المسلمين استثماره في إصلاح واقعهم.

أن الفصل بين الفلسفة التي تركز عليها الديمقراطية في الغرب وبين آلياتها ممكن خلافا لمن يقضون بعدم الانفكاك بينهما سواء من الإسلاميين أو من غير الإسلاميين ممن يهددون ؛ إما الديمقراطية بأساسها اللاديني وإما الاستبداد والدكتاتورية، بل ويمكن تهذيب هذه الآليات بحسب مقتضيات المصلحة.

حينما نفصل الآليات عن الفلسفة ينبغي لنا بدءاً أن نصوغ لنا من خلال الأسس العقدية الإسلامية رؤية تمثل أساساً لنظامنا السياسي الذي ستوظف فيه تلك الآليات الديمقراطية. وههنا مجرد تمثيل للإيضاح لبعض عناصر تلك الفلسفة :

18 - نحو هذا المعنى، انظر كتاب من فقه الدولة في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي (ترجمة) ص 176

19 - الأستاذ الدكتور في الثقافة الإسلامية بجامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض.

20 - الديمقراطية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزنيدى (مقالة ألقاها في الملتقى الثقافي السابع 2007م بعنوان " تنظيم المجتمع الإسلامي في الجانب السياسي") ص 6

- 1- الله هو خالق الكون والإنسان ومديرهما {أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} ²¹.
 - 2- هدف الوجود الإنساني هو العبودية لله، والخلافة في الأرض بعمرانها وفق منهج الله {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} ²². وقوله تعالى {هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا} ²³.
 - 3- للإنساني كرامة ذاتية منحها الله إياه {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا} ²⁴. من أجل صورها الحرية التي تتعالى به عن العبودية لبشر مثله فضلا عما دون ذلك، ومن صورها أيضا سيادته على مخلوقات عالم الشهادة {وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ} ²⁵.
 - 4- إسلامية المجتمع تقتضي أن تقوم حياته في جوانبها المختلفة على شريعة الله الواردة في كتابه وسنة رسوله استمدادا أو استنادا.
 - 5- هدف السلطة (الولاية) في الإسلام تحقيق المصالح ودرء المفسدات لحياتي الإنسان الدنيوية والأخروية.
 - 6- العدل والشورى من القواعد الواجبة في المجتمع المسلم- ابتداء من النظام السياسي- وضمانات تحقيقهما تأخذ حكمهما (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب).
- فلسفتنا التي نصوغها انطلاقا من الإسلام ستكون القائمة التي نقيم عليها المسالك العملية للنظام السياسي بما فيها الآليات الديمقراطية التي سنأخذها من الآخر. ومن ثم يلزمنا أمران :

21 - سورة الأعراف الآية : 54

22 - سورة البقرة الآية : 30

23 - سورة هود الآية : 61

24 - سورة الإسراء الآية : 70

25 - سورة الجاثية الآية : 13

الأمر الأول: الوعي الاجتماعي، بمعرفة واقع مجتماعتنا معرفة متماسكة متكاملة تجعلنا نحسن موضوعة هذا المنجز الحضاري فيه لا أن تكون كما قال محمد حسين هيكل - رحمه الله -: " نستنبت البذور في غير منابتها".

الأمر الثاني: تحرير التجربة الديمقراطية في صورها العملية، وهي صور متنوعة في المجتمعات المعاصرة ولها تطوراتها أيضا. لنصوغ عبر هذا التحرير وصفا قابلة للتبينة في مجتمعاتنا من جهة، ومنسجمة مع مبادئ فلسفتنا من جهة أخرى.

هذه الوصفة ممكن تطبيقها بصفاتها تجربة يتم إنضاجها عبر التطبيق العملي في المجتمع بالتغذية الاتجاعية خاصة أن الديمقراطية كما يقول جورج طرابيشي: " بذرة برسم الزرع لاثمرة برسم القطاف". استنادنا إلى فلسفتنا التي نهلناها من الوحي بوعي وقناعة لن يعصمنا من زيغ الفلسفة التي تقوم عليها الديمقراطية المعاصرة فحسب، بل سيمنحنا طاقة النقد الرشيد لآليات الديمقراطية التي على الرغم من المظهر الإيجابي لأغلبها إلا أنها بصفاتها تجربة بشرية تنطوي على نواقص تحتاج إلى نقد متواصل يتلافها.

ومن هذه النقطة سيقودنا الطموح- تلقائيا- على تجاوز مستوى الإيجابيات التي نراها لدى الآخرين الآن. ونطمح إلهم نحو ترشيد هذه الديمقراطية بقيم الإسلام الهادية لا لصالح مجتماعتنا الإسلامية فقط، وإنما لصالح المجتمعات البشرية بما فيها المجتمعات الغربية كفاء ما استفدناه منها في هذا المجال²⁶.

الخاتمة

26 - الديمقراطية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزبيدي (مقالة ألقاها في الملتقى الثقافي السابع 2007م بعنوان " تنظيم المجتمع الإسلامي في الجانب السياسي") ص 7- 8

مما سبق نستطيع أن نقول إن الديمقراطية آلية من آليات سياسية. وأنه يمكن فصلها عن فلسفتها التي تخالف قيم الإسلام، وتطبيقها في المجتمع الإسلامي. وللمسلمين حرية التصرف في صياغة الديمقراطية.

وخير ما نختم به هذا البحث ما قاله الأستاذ يوسف القرضاوي: "والغريب أن بعض الناس يحكم على الديمقراطية بأنها منكر صراح، أو كفر بواح، وهو لم يعرفها.. فهل الديمقراطية التي تنادي بها شعوب العالم والتي تكافح من أجلها جماهير عظيمة في الشرق والعرب والتي وصلت إليها الشعوب بعد صراع مرير مع الطغاة أريققت فيه دماء وسقطت فيه ضحايا بالألوف بل بالملايين كما في أوروبا الشرقية وغيرها والتي يرى فيها كثير من الإسلاميين الوسيلة المقبولة لكبح جماح الحاكم الفردي، وتقليم أظافر التسلط السياسي الذي ابتليت به شعوبنا المسلمة، هل هذه الديمقراطية منكر أو كفر؟"²⁷. هكذا الله أعلم بالصواب، والحمد لله.

المراجع والمصادر

- القرآن الكريم.
- المعجم الوسيط للدكتور أنيس وجماعة، ج1 ط 2
- مذاهب فكرية معاصرة لمحمد قطب، دار الشروق، 1995م.
- الإسلام والديمقراطية متعاضان أم متناقضان لحسن العلكيم (مقالة في كتاب مشاركة الإسلاميين في السلطة بإعداد عزام التميمي).
- نقض الجذور الفكرية للديمقراطية الغربية لمحمد مفتي.

- الإسلام الديمقراطية لفهمي هويدي.
- من فقه الدولة في الإسلام للدكتور يوسف القرضاوي (ترجمة إلى الإندونيسيا).
- جهادنا الثقافي لجمال سلطان.
- الدولة في الفكر الإسلامي لعبد الإله بلقزيز.
- تحديات سياسية تواجه الحركة الإسلامية لمصطفى محمد طحان. المركز العالمي للكتاب الإسلامي.
- الديمقراطية للأستاذ الدكتور عبد الرحمن الزبيدي (مقالة ألقاها في الملتقى الثقافي السابع لخريجي معهد العلوم الإسلامية والعربية، 2007م بعنوان "تنظيم المجتمع الإسلامي في الجانب السياسي").
- نظرية الإسلام وهدية في السياسة والقانون والدستور لأبي الأعلى المودودي، مؤسسة الرسالة.
- فتاوى معاصرة ليوسف القرضاوي.
- Pemikiran Politik Islam (terj.dari buku Political Thought), Abdul Qodim zallum..
- <http://id.wikipedia.org/wiki/Demokrasi>
- Ensiklopedi Indonesia, PT. Ichtiar Baru, Van Hoeve, Jakarta,-